

ملاحظات اولية عن الثورة في تونس

الفة لملوم

لا أحد يستطيع اليوم ان يتكهن بما سيؤول اليه المشهد السياسي في تونس على المدى المنظور ولا الى ما ستفضي اليه التعبئة والفراغ الدستوري الحاصلين. ذلك أن الوتيرة التي تجري به الاحداث داخليا واقليميا يفتح الوضع في البلد على احتمالات متعددة ولو أمكن تصنيفها على اختلاف تجليتها ونسقتها الممكنين ، اذا استثنينا سيناريو الارتداد الكامل ، ضمن أفقين. يحيلنا الاول الى انجاز مهام الثورة السياسية بمعنى القطيعة الجذرية مع المنظومة القديمة (ordre ancien) بما يعني انشاء منظومة جديدة على انقاضها تنظيم مختلف دوائر السلطة من حيث صيغة تعيينها وصلوحيتها والقواعد القانونية والسياسية المنظمة للعلاقات فيما بينها. في حين يمكن اختزال الثاني في الاصلاح بما يشمل التخلي عن بعض آليات ورجالات وأداء النظام القديم بشكل يوفّر لهذا الاخير موارد جديدة لكسب الشرعية وتعبئة الولاء (mobilisation du consentement) لصالحه. فالمرحلة الانتقالية التي دشنها فرار ابن علي في 14 جانفي 2011 وسعت بشكل غير مسبوق في تاريخ تونس المعاصر حقل الممكن (champ des possibles) على الصعيدين السياسي والاجتماعي مما يجعل من غير السديد تقديم قراءة للتحوّلات الجارية في غياب مساحة زمنية تتبلور فيها صورة اكثر اكتمالا للمشهد يضمن التمييز بين ما هو عرضي وما هو مفصلي ناهيكم بعدم الجدية اليوم في استشراف المستقبل. وعليه فان مساهمتي هذه تامل فقط في سياق بعض الملاحظات وطرح بعض التسؤلات .

1- ربما السؤال الاول الذي يفرض نفسه لماذا دقت تونس ساعة ما يلوح اليوم كبداية زمن أفول المنظومة الاستبدادية (ordre autoritaire) في الفضاء العربي ؟ هل كان نظام ابن علي حلقتها الاضعف ؟ أم هي الصدفة التاريخية المحضة التي اوقتها غضب واحتقان شعبيين انفجرا بفضل اضرام محمد البوعزيزي النار في نفسه؟ هل لتونس خصوصيات سهلت من اندلاع الانتفاضة الشعبية فيها ؟ وإن استحالت الاجابة عن هذا السؤال بشكل قطعي فان ذلك يدعو لاشك الى رجوع نقدي الى مجمل الابحاث الاكاديمية التي نشرت في السنوات الاخيرة حول هذا البلد والحال أن انكشاف الرقابة على الراي والعراقيل البوليسية بعد 14 جانفي يوفّر اليوم منافذ رحبة لاجراء دراسات ميدانية وشروط أنجع لبناء معرفة أكاديمية اقل تخمينية عن تحولات البنى الاجتماعية والسياسية في تونس على مدار العقدين الاخيرين. لقد صدرت في السنوات الاخيرة دراسات عديدة متخصصة حول نمط حكم ابن علي تناولت في جزء منها تفكيكه لبنى الحكم البورقبيي (Murphy, 1999) وحللت اخرى "انحلال" (délitement) سلطته مناقشة الازمات الكامنة في ذلك (Khiari, 2004)

وتطرقث ثالثة الى اعتماده على تقطيع لدوائر السلطة (sectorisation des agences du pouvoir) (Camau, Geisser, 2003)

وعاينت ثالثة النظام المصرفي في محاولة لتقصي بنية الاقتصاد السياسي "للولاة" (l'économie politique du consentement) على اعتبار انه عمادة استمرارية سلطة ابن علي (Hibou, 2006). ورغم تنوع مداخلها فان غالبية هذه البحوث قد استنكفت بـ الا ساس ضمنا او عبر عيناتها الميدانية على استشراف بنية حكم ابن علي على خلفية تعامله وتاطيره للطبقات الوسطى (او ما درج على اعتباره كذلك) ضمن الفضاء الحضري. واليوم والحال أن قوة الهبة الشعبية العفوية التي عرفتها تونس ابتداء من شهر ديسمبر 2010 قد اندلعت في المناطق الداخلية (سيدي بوزيد ، الرقاب ، منزل بوزيان، القصرين ، تالة، الحوض المنجمي) البعيدة عن الساحل والعاصمة وجندت بالاساس شبابا وعاطلين عن العمل من ضمن حاملي الشهادت كاشفة عن حجم الحقن المتراكم جراء النهب والاقتطاع المنظم للمال العام فان ذلك يسيئنا الى القيام بقراءة جديدة للنموذج الاستبدادي التونسي على ضوء معاينة اكثر شمولية وتفصيلية لثنائية "القسر/تعبئة الولاة" (coercition/consentement)

تاخذ بالحسبان التجليات الرمزية والاجتماعية والاقتصادية "للاكره" (coercition) والتباينات المنطقية في شحذ "الولاة". إن اعادة النظر هذه في الانماط المتبعة لممارسة السلطة وبسط نفوذها على مدار 23 سنة الاخيرة لسوف تمكن من استجلاء وتفكيك التركيبات المتفاوتة (les combinaisons variables) في بنية وادوة التاطير الاجتماعي والسياسي من قبل نظام 7 نوفمبر بالنظر كذلك الى فضاءات اجتماعية ومناطقية حجبت عن الرؤية بعد ان ابقت عليها سياسات ابن علي خارج دائرة التنشئة الاجتماعي للسوق (la socialisation par le marché) واغراءات "مجتمع الاستهلاك".

ولسوف تسمح هذه المراجعات من تقديم اجابات ضافية وإغناء معرفة نقدية لما اصطلحت بعض وسائل الاعلام الغربية على اعتباره "الاستثناء التونسي" (l'exception tunisienne) في اشارة الى النجاحات التونسية المزعومة في معدلات الانماء بالتزامن مع غياب الديمقراطية. كما انها لسوف تلقي ضوءا جديدا على انماط الدمج/الاقصاء الاجتماعي والسياسي الذي احدثته السياسات النيوليبرالية ضمن الحالة الاستبدادية التونسية وفي اطار دراسات مقارنة مع انظمة عربية اخرى. وبالرجوع للسؤال الاول لماذا افتتحت تونس عصر الثورات في المنطقة العربية تجدر الاشارة هنا الى ان ذلك سيحيلنا ايضا مستقبلا الى تفحص للحالة في تونس على ضوء مقارنة اقليمية عربية تقيم عوامل عديدة جديرة بالتمحص (التجانس العرقي والطائفي ، غياب الثورات النفطية ، البعد عن الصراع العربي-الاسرائيلي ، مستويات التعليم...).

2- ان اندلاع الانتفاضة المفاجئ ونجاحها في فرض هرب هرم السلطة وذلك لأول مرة في تاريخ تونس المعاصر يحيلنا الى التساؤل عن قوتها الاجتماعية المحركة. كثيرون ثمنوا تأثير الاحتجاج الالكتروني واعتبروه اللاعب الرئيس والمحدد الاهم في سيرورة الاحداث. لاشك ان الهواتف النقالة المجهزة بالكاميرات والاعلام الاجتماعي (مدونات ، فايس بوك ، تويتر...) بطابعه الشبكي والمنتدوي وسرعة واتساع انتشاره قد لعبا دورا غير مسبوق في تاريخ الحركات الاجتماعية في تونس. حركة الاحتجاج الافتراضي (contestation virtuelle) التي بقت في مناي عن الرقابة البوليسية التي لم تقوى على لجمها لعبت دور الحافز المعنوي للمحتجين¹ وكانت حلقة الوصل الضرورية في ابلاغ

¹ بما في ذلك يوم 14 جانفي في المسيرة الكبرى التي شهدتها تونس العاصمة حيث شجعت مسيرة صفاقس التي انتظمت يوم 13 جانفي وتم تداول صورها بكثافة على الفايس بوك كثيرا من التونسيين على النزول الي الشارع.

صوت وصورة الحراك منذ انطلاقة في سيدي بوزيد وحالت دون ان يتم القمع الذي جوبهت به خارج دائرة الضوء (كما حصل ذلك في احتجاجات الحوض المنجمي سنة 2008²). لقد شكل الفاييس بوك اطارا جديدا للعمل الجمعي مضطعا في احيان كثيرة بدور المحرض والمبادر لتنظيم اشكال الحراك ونشر المعلومة وبناء شبكات التواصل بين الجهات وتعبئة الدعم للمحتجين ونقل تجارب نضالية وترويج الشعارات (وبالخصوص ذلك الذي يكتف لاشك كنه الانتفاضة : Dégage) وتوحيدها والمساهمة في خلق ما سماه المثقف الفلسطيني عزمي بشارة "الزمن الوطني المتجانس" الذي بلغ اوجه يوم 14 جانفي حين تشبثت الاغلبية بالمطالبة برحيل ابن علي بعد خطابه الثالث. طبعاً لم يكن هذا الاعلام ليضطلع بهذا الدور لو لم يجد من يفعله على الارض او لم يتم فصل مع فعل تراكمي لنضالات سابقة او تحتضه وترافقه وحتى تستبقه في محطات عديدة مظاهرات واضرابات برزت بشكل عفوي أو أشرفت عليها جماعات منظمة نقابية او سياسية خصوصا على مستوى الجهات الداخلية. بيد انه ومهما اختلفت التقديرات حول فعل هذا الاعلام في الانتفاضة فان الاله من ذلك انه مثل العلامة الابرز للتحول السبولوجي في تركيبة النشاط الجمعي (action collective) الذي تعرفه تونس كما ايضا باقي الفضاء العربي . فهذا الاعلام الاجتماعي يكشف ويكتف دخول فاعل جديد وبكل ثقله طلبة الحراك الاجتماعي والسياسي مطالباً بحقه في تقرير مصيره ورافضاً لوصاية النخب الحاكمة المهترئة وتلكم التي سايرتها طوعاً او اكرهاً . هذا الفاعل هو جيل جديد من الشباب نشأ خلال عقدي حكم ابن علي ، ارتاد المدارس والجامعات دون وهم في ان يكال ذلك بالحصول على وظيفة. هذا الجيل بقي في سواده خارج اجهزة التاطير والرقابة الاجتماعية والسياسية للسلطة وعلى هامش شبكاتها الزبائنية ولم يخض في معظمه تجارب العمل السياسي او النقابي المنظم ولم يتأثر من ثم بالاحباط الذي شهدته التنظيمات السياسية على اختلاف اطيافها في اعقاب سنوات 1990. بالنظر الى مجريات الصراع الدائر في تونس اليوم تبدو للوهلة الاولى سمتان بارزتان تطبعان الشباب المنخرط في الحراك. الاولى هي تسيسه وجرئته اللتان لاشك انهما تغذتان من استهلاكه للاعلام الفضائي (قناة الجزيرة بالخصوص) والالكتروني مما وفر له لغة موحد وادراكاً مرهفاً برهات انخراطه في المعركة وكما ايضا انفتاحاً كبيراً على ما يجري في دول الجوار. اما السمة الثانية فهي وعي قسم منه بانسداد افق ارتقائه الاجتماعي في ظل عدم التغيير الفعلي للحكم وهو ما يفسر في تقديري الجزرية التي طبعت اشكال فعله وكما ايضا التشبث الذي ابداه بمطليبي : حل الحزب الحاكم القديم (التجمع الدستوري الديموقراطي) والجمعية الوطنية التأسيسية ، المراد منها تشريع دستوري جديد للبلاد. ولربما مثل الاعتصامان اللذين نظما في ساحة القصبة امام مقر الوزارة الاولى خير شاهد على ذلك. فالاعتصام الاول الذي عقب فرار ابن علي ادى الى اسقاط الحكومة الاولى لمحمد الغنوشي وسرع بقرارها تعليق نشاط الحزب الحاكم القديم. وقد كان المبادر في تنظيمه مجموعة من شباب قرية منزل بوزيان³ عقدت العزم على الذهاب الى تونس العاصمة مشياً على الاقدام "للمطالبة بتنحي كل رموز النظام السابق من السلطة"⁴ واستطاعت في طريقها ان تجند مجموعات اخرى وان تكسب التأييد لتحركها من خلال الاعلام الاجتماعي ثم تحضى بعد ذلك بتأييد بعض التنظيمات السياسية في العاصمة. كذلك الشأن بالنسبة للاعتصام الثاني الذي بدا في 20 فيفري المنصرم ولعب الفاييسوك دوراً مركزياً في الحشد له وكانت الغلبة فيه للمشاركة الشبابية وادى الى الاطاحة بحكومة الغنوشي الثانية وفرض انتخاب جمعية تأسيسية .

2 "لقد استخلصنا الدروس من نضالات الحوض المنجمي وكوننا منذ اليوم الاول لاحتجاج واندلاع المواجهات مع البوليس لجنة اعلامية اوكلت لها مهمة تصوير الاحتجاجات والقمع الذي وجهت به ليتم فيما بعد نشرها على الانترنت " وايصالها الى الجزيرة " محادثة مع محام

² شاب ، سيدي بوزيد 15 فيفري 2011

³ والتي شهدت سقوط محمد عماري الشهيد الاول برصاص الشرطة في 24 ديسمبر 2010

⁴ محادثات ، منزل بوزيان 16 فيفري 2011

رغم ذلك فان "شباب الثورة" كما اصطلح على تسميته اعلاميا لا يمكن باي حال من الاحوال اعتباره جسما موحدا اندفع بكل مكوناته في العمل السياسي وانخرط فيه بنفس اشكال العمل الجمعي ومستوى التسييس ووضوح الرؤية . هذا الشباب كيان غير متجانس سياسيا تحكمه منحدرات وتنشئة اجتماعية مختلفة وافاق متباينة في الاندماج في سوق الشغل . ولسوف يشهد تمايزات واستقطابات ولربما حتى افرزات تنظيمية في المرحلة القادمة سيكون لها وقع رئيس في تبلور موازين القوى .

3- المشهد الذي استفاقت عليه تونس يوم 14 جانفي أسس لمرحلة انتقالية تتميز بصراع لم تحسم نتائجه بعد بين نظامين (ordres) . الاول قديم يسعى الى ربح الوقت وترميم نفسه عبر محاولة التكيف مع مستجدات الوضع للانبعاث بحلة جديدة تسمح بانقاذ مؤسساته المركزية والحفاظ على مصالح نخبة الضالعة والدفاع عن مواقعها وولائاتها الاقليمية والعالمية. الثاني في طور التشكل يوحد الزخم الذي وفره له رحيل ابن علي وترفعه المكاسب التي تحققت مذاك. ثمة سمات متناقضة تطبع كلا الطرفين. فلا شك ان نظام 7 نوفمبر وان تلقى ضربة مؤلمة جدا برحيل هرمة ، استطاع في الان نفسه يوم 15 جانفي ، ورغم بعض التعثر، من التحكم في عملية نقل السلطة واجتباب ازدواجيتها. وقد بقى الماسك الرئيس بمفاصل القرار السياسي والاقتصادي وتمكن من المحافظة على تماسك اجهزته (من وزارة الداخلية وقيادة الجيش والنظام المصرفي والبنية الاقتصادية والادارية وتلك العائدة لسياسته الخارجية وتشمل معهاته الامنية والاقتصادية ...). في المقابل شهد اداءه ترددا وضبابية كبيرين ودفعته قوة ضغط الشارع وجذرية مطالبه الى تقديم العديد من التنازلات مجارة للاحتجاجات ومحاولة منه لوضع اليات تضمن له من ان يكون الرقيب الاخير لسيرورة التحول الجارية والمتحكم الاول في سقفها. هذه التنازلات المفروضة عليه باعتبار وتيرتها المتسارعة ووقعها التراكمي عززت في الان نفسه من ارتبائه وحملته على التضحية بهياكل (الحزب الحاكم السابق) ووجوه لم يكن ينوي الاستعاضة عنها في البداية ، موسعة في المحصلة الاخيرة من اهتزازه ومعقدة عليه مجال المناورة و الالتفاف على المطالب المرفوعة. من الجانب الاخر ترقف حركة اجتماعية (mouvement social) ذات زخم عالي تدفع باتجاه تحول سياسي يقطع مع المنظومة الاستبدادية يوجد في ذلك مطلب انتخاب جمعية تاسيسية تؤسس لمرحلة جديدة . هذه الحركة تؤل. فيها تجمعات وهيكل متفاوتة البناء الافقي والمركزية والتجانس والقوة العددية والقدرة على التعبئة. وهي مختلفة المنحدرات الايديولوجية ، متفاوتة التنظيم (احزاب ، منظمات مجتمع مدني ، لجان دفاع جهوية عن الثورة ، هياكل نقابية قاعدية ، ناشطون مستقلون ، مدونون شباب ، حركة طلابية ، شباب منخرط في اشكال عدة من الاحتجاج ، نواتة لقيادات جهوية ...) وحتى متباينة الاهداف. قوة هذه الحركة الاجتماعية تكمن بالاساس في انكسار حاجز الخوف لديها ، والزخم الذي يميز ادائها ، واشكال النضال والتنسيق المختلفة التي تمارسها ، ومجالات الصراع الواسعة التي تفتحتها مع السلطة الحالية ، والمكاسب العديدة التي حققتها. اما نقطتا ضعفها الاساس فنكمن في تقديري في فقدانها من جهة لبديل اجتماعي قادر على ان يقدم اجابات على تطلعات فئات واسعة من البطالين والمهشمين وفقراء الجهات المحرومة في تونس ومن جهة اخرى ضعف مكوناتها المنظمة السياسية المنظمة. ولقد كانت الفترة الاخيرة خير شاهد على ذلك. فالمعارضة الحزبية وعلى اختلاف أطرافها⁵ فوجئت هي الاخرى بالانتفاضة الشعبية وبالشغور الحاصل في اعلى هرم السلطة وظهرت انتظارية عاجزة عن ملئ الفراغ وتخطي الشرعية الدستورية القديمة ورغم رفضها لها. كما بانث غير متهيئة لاحداث ازدواجية في السلطة كما ايضا هامشية ضمن الحراك الشعبي العفوي ولجان الدفاع الذاتي عن الاحياء التي تشكلت في اعقاب رحيل ابن علي. هناك مكونات اساسيان اليوم في المشهد المعارض

⁵ وانا استثنى هنا الاحزاب التي كان معترفا بها منذ حقبة ابن علي والتي قبل فصيلا منها المشاركة في حكومة الغنوشي.

المنظم. الاول هو حزب النهضة الاسلامي الذي وبعد 30 سنة من تاسيسه يتاح له اليوم ولاول مرة مجال خوض تجربة العمل العلني والقانوني. وها هو وبعد سنوات القمع والتفكك والشلل التي عرفها على مدار العشرينين الاخيرتين تتاح له الفرصة اخيرا للملحة اطرافه واعادة تاسيس هيكله وفتح تقييم داخلي حول ما اصابه. ولاشك وبرغم القدرات الكامنة لهذا التنظيم الا ان فعله سيبقى محكوما في المرحلة القادمة بمقتضيات اولوية اعادة تريب بيته الداخلي واستنهاض هيكله. المكون الثاني هو المجموعات اليسارية والتي يشكل حزب العمال التونسي فصيلاها الاكثرتنظيما. غير ان انقسامات هذا اليسار وضعفه الناتج عن القمع الذي مورس ضده الى جانب المحاصرة التي تعرض لها من طرف قيادة المركزية النقابية وكذلك غياب الرؤية البرنامجية لديه يجعل منه ، والحال على ما هي عليه ، غير مؤهل لتبؤ دور قوة الدفع الاساس في المظور القادم. وعليه فان المكونين الاساسيين ضمن الحركة الاجتماعية والذين سيكون دورهما محددا ضمن المرحلة الانتقالية هما الاتحاد العام التونسي للشغل و"شباب الثورة". اذ تشكل المركزية النقابية في تونس بحكم وزنها الاجتماعي والشرعية التي تتمتع بها ثقلا كبيرا ظهرت اهميته في كل الجهات التي شهدت مظاهرات منظمة واضرابات عامة قبل وبعد سقوط ابن علي (صفاقس ، قابس ...) . فالمرحلة القادمة ترجح استعادة هذه المنظمة لاستقلاليتها عن السلطة والتخلص من قيادتها القديمة التي تواطئت مع نظام ابن علي ولجمت الحركة المطلبية والاضرابية . اما الفاعل الاخر الرئيس فهو ذلك الشباب الذي قاد ميدانيا المواجهات مع الاجهزة القمعية لبن علي ونظم الاعتصامات والمظاهرات واختبر على مدار الشهرين الماضيين قوته وتأثيره.

4- اشار عديد الملاحظين الى انه لا ايدولوجيا لهذه الانتفاضة. وتحدث اخرون عن عدم امكانية مقارنتها بالثورة الفرنسية ووصفها اخرون "بما بعد الاسلامية" (post-islamiste) ورأى فيها اخرون شاهدا على بزوغ شكل جديد من القومية العربية (panarabisme). انه ب يد وايا يكن التوصيف الاكثر تطابقا مع النتائج التاريخية لهذا الحدث الذي هز تونس والمنطقة والذي يستحق لزمان تاريخي لتلمس نتائجه فان ملاحظات ثلاثا سريعة يمكن سياتقتها اليوم . الاولى هي ان هناك تسمية فرضت نفسها على التداول في تونس وهي "ثورة الحرية والكرامة"⁶ . هذه التسمية التي يندمج فيها البعد الاجتماعي مع البعد الديموقراطي هي خير تعبير عن الامال التي تعلقها فئات واسعة ممن انخرطوا في الانتفاضة الشعبية سيما منذ ايامها الاولى في الشطر الغربي من البلاد واوئك الذين التحقوا بهم في الاحياء والضواحي الفقيرة المتاخمة للعاصمة (التضامن ، المنبهلة ، الكرم ...). وعليه فان البعد الطبقي والصراع الاجتماعي الكامن او الظاهرسيكون محركا اساسا في هذه المرحلة الانتقالية القادمة من حيث حركة اصطفايف الفاعلين وتماهي او استقطاب مختلف الفئات الاجتماعية ان على الصعيد الوطني او الجهوي. الثانية هي ان ضعف المعارضة الحزبية المنظمة وغيابها شبه الكامل في بعض بؤر الانتفاضة بالتوازي مع بروز وجوه وعناصر قيادية ميدانية (من ضمن احد تعبيراتها الاكثر وضوحا ما يجري في منطقة الحوض المنجمي وقرى من المنطقة الغربية لولاية توزر) كسبت خبرة وشرعية كبيرة على مدار الاسابيع السابقة يفسح المجال اليوم الى تبلور قيادات جهوية واطر تنسيقية سيكون لها دور هام في اعادة تشكيل الفضاء السياسي الوطني في تونس والتاثير المباشر على موازين القوى . واخيرا وبقطع النظر عن صحة فرضية الاستنهاض القومي الجديد فان لا احد يمكن ان يشكك في ان ما يجري في تونس اثر وينتشر بمجريات الحراك في المحيط العربي . وعلاقة التاثير المتبادلة هذه التي درج على تسميتها ب "نظرية الدمى" لا تنطبق فقط على

⁶ خلافا للتسمية المتداولة في الاعلام الغربي الذي سارع بالحديث عن ثورة الياسمين.

الزخم التي ولدته مشاهد سقوط رؤساء عرب "يوم الجمعة"⁷ بل كذلك على بعض اشكال التضامن و التنسيق الجديدين اللذين ظهرا تباعا بين نشطاء شباب في الفضاء العربي (مثل ما حدث بين مدونني او مجموعات على الفايس بوك في تونس ومصر وليبيا ...) والتبلور التدريجي لفهرس مشترك لعناوين للتعبئة (répertoire commun de mobilisation) عابر للحدود القطرية ربما كان مطلب صياغة دستور جديد من قبل **هيئة** منتخبة احد علاماته البارزة كما ظهر في تونس ومصر والبحرين.

Références citées

Camau Michel, Geisser, Vincent, 2003, Le syndrome autoritaire. Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, Paris, Presses de sciences Po.

Hibou, Béatrice, 2006 : La force de l'obéissance. Economie de la répression en Tunisie, Paris, La découverte.

Khiari, Sadri, 2004 : Tunisie : Le délitement de la cité : coercion, consentement, résistance, Paris, Karthala.

Murphy, Emma C. 1999, Economics and Political Change in Tunisia. From Bourguiba to Ben Ali, London, Mac Millan Press, New York, St. Martin's Press.

⁷ في اشارة هنا لما تردد مزاحا في الفايس بوك بعد ان رحل ابن علي يوم الجمعة وتبعه مبارك في نفس يوم الأسبوع